

## السياق التنافسي للقطاع الزراعي في ظل البيئة الدولية الراهنة \_ دراسة مقارنة لبعض البلدان العربية باستخدام بيانات البانل الطولية

**ملخص :** يهدف هذا المشروع البحثي إلى دراسة الأطر التنافسية لفعالية القطاع الزراعي لبلدان مختارة من مجموع البلدان العربية، وذلك من خلال محاولة لإبراز دور القطاع الزراعي وديناميكيته الإنتاجية في خلق قيمة مضافة في النمو الاقتصادي، من خلال استعمال بيانات البانل لعينة متكونة من 04 دول عربية (المغرب \_ الجزائر \_ تونس \_ مصر). لهذا الغرض، نقوم بمشدد أداة للإقتصاد القياسي والمتمثلة في استخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع لبيانات البانل والذي يشمل على اختبار جذر الوحدة، تقدير النموذج الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى اختبار العلاقة النسبية. قد تم الاعتماد على كل من الصادرات الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي البضائع المصدرة ومعدل البطالة كمؤشرات شارحة تقيس حجم تنافسية القطاع الزراعي من منظور كلي، وكذلك اعتمادنا على مؤشر النمو الاقتصادي كمعيار عاكس لحجم تنافسية القطاع الزراعي. أثبتت نتائج الدراسة القياسية باستخدام نموذج (PMG) واختبار السببية لـ (Hurlin) أن القطاع الزراعي بمؤشرات التنافسية المتمثلة في كل من الصادرات الزراعية ومعدل البطالة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة (المغرب \_ الجزائر \_ تونس \_ مصر) خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاح :** القطاع الزراعي، تنافسية القطاع الزراعي، النمو الاقتصادي، البلدان العربية، نموذج (PMG).

**Summary:** This research project focuses to study the competitive frameworks of the effectiveness of the agricultural sector for selected countries from Arab countries, through an attempt to highlight the role and dynamics of the agricultural sector in creation value added to economic growth, with using the ARDL model on PANEL data for a sample of 04 Arab countries (Morocco \_ Algeria \_ Tunisia \_ Egypt). For this purpose, we are mobilizing tool for standard economy using the data analysis method which includes a unit root test, dynamic estimation model based on error correlation model, in addition to testing the causal relationship, and then rely on both agricultural exports and the unemployment rate as indicators that explain competitiveness of the agricultural sector, as well as the economic growth the index as an indicator that reflect the competitiveness the agriculture. The empirical study with using (PMG) model and causal testing for (Hurlin) have been proven that the agricultural sector with its competitive indicators represented by both agricultural exports and the unemployment rate does not affect economic growth in the countries under study (Morocco \_ Algeria \_ Tunisia \_ Egypt) during study period.

**Keywords:** Agricultural Sector, Agricultural Sector Competitiveness, Economic Growth, Arab Countries, (PMG) Model.

### تمهيد

تعد ظاهرة التنافسية الوجه الأساسي المعبر عن الحوافز التي تعمل على تحسين أي قطاع اقتصادي، وفي هذا تعمل الكثير من الدول على اعتماد نهج رفع مستويات التنافسية في لب استراتيجيات التنمية الاقتصادية باعتبارها الداعم الرئيسي في تحقيق التوازن بين الانتاجية وجودة الحياة. تبعا لذلك، للقطاع الزراعي دور بارز في تحسين الرفاهية الاقتصادية الكلية إلى جانب الرفاهية الذاتية، باعتبار أن الثورة الزراعية أحد أهم الوسائل والإجراءات \_ والتدابير التي تعتمدها الحكومات لإحداث تغيير جذري وجوهري في أنماط الاستثمار الزراعي السائدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا، بهدف تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للعاملين في هذا القطاع خاصة والمواطنين عامة، وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

في نفس هذا السياق، بالرغم من أن بؤادر العولمة قد أتاحت فرص جديدة للنمو والتنمية الاقتصادية في جميع مناطق العالم فإن آمال وعود التحرير السريع للأسواق التجارية والأسواق المالية لم تتحقق بعد في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان العربية محل الدراسة. ففي الواقع، مثل هذه البلدان يتم تهميشها بشكل متزايد لاسيما ما يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية، وعليه فحصة صادراتها من المنتجات الزراعية انخفضت في أوائل السبعينات وبالتحديد سنة 1971 من (05%) من الإجمالي العالمي إلى ما يقارب (01%) فقط سنة 1973.

ما يمكن قوله، أنه بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد فقد ظل الانتاج الزراعي في الاسواق المحلية وكذا أسواق التصدير في البلدان النامية متخلفا إلى حد كبير حتى وإن سجل زيادة طفيفة في بعض الفترات وبالكاد هو يتجاوز معدل النمو السكاني، ما يعني تسجيل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي. مما سبق، فإن الزيادة الطفيفة في إنتاج الأغذية والتقلبات الملحوظة في الإنتاج على أساس سنوي لا يزال يشكل

مأزق رئيسي بالنسبة للبلدان الأقل نمواً كونها السبب الأساسي لفقرها المتدهور وانعدام أمنها الغذائي. بالفعل، في جل البلدان النامية نجد أغلب السكان المناطق الزراعية هم يعانون صعوبة غذائية باعتبار أن الزراعة التقليدية الواسعة التي لا تركز على أسس تقنية حديثة مثل مادة القطن فهي آخذة في الانخفاض.

من هنا تبدأ إشكالية مقالنا البحثي الذي من المهم جدا ترتيبها حسب أولوية تحليلها ومن تم الإجابة عليها، و المتمثلة في التساؤل المألوف "ما مدى مساهمة القطاع الزراعي بمؤثراته التنافسية في النمو الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر \_ تونس ومصر محل الدراسة، وهل هو قادر فعلا على خلق قيمة مضافة في اقتصاديات تلك البلدان العربية؟ الإشكالية الرئيسية للبحث هي تبحث عن سبل قياس تنافسية القطاع الزراعي ومقدرته في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد في أربع دول عربية كعينة مختارة (المغرب \_ الجزائر \_ تونس \_ مصر). إن قياس التنافسية على المستوى الكلي يتم من خلال تحديد مؤشرات شارحة له أبرزها: الصادرات ومعدل البطالة، وهذا ما سنستخدمه في مقالنا البحثي لقياس تنافسية القطاع الزراعي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، وعليه سنقسم بحثنا إلى ثلاثة نقاط أساسية على النحو الموالي:

1. التأسيس النظري للتنافسية الزراعية والنمو الاقتصادي؛
2. الدراسة القياسية وأدواتها؛
3. نتائج الدراسة ومناقشتها؛

## 1- التأسيس النظري للتنافسية الزراعية والنمو الاقتصادي

تظل الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة تثير جدلا دائما ما بين الباحثين ومنظري التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، النقطة التي يلتقي فيها جميع الباحثين هي أن هذه الفجوة التي تفصل تلك البلدان الغنية والفقيرة بالطبع ليست مسافة جغرافية فنحن هنا نتحدث عن إشكالية التقدم والتطور وطرق وأساليب التي تتميز بها البلدان الصناعية الكبرى عن طريق النمو، والذي من شأنها إحداث ثورة في مجال تحسين آليات تجهيز وتسيير القطاع الزراعي<sup>1</sup>. في نفس السياق النظري، كثيرا ما يرتبط مفهوم الكفاءة الاقتصادية بالقطاع الصناعي على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى في أي بلد من البلدان الصناعية الكبرى وهذا ما ولد مظالم اجتماعية وفروق كبيرة بين البلدان وبين الجهات الفاعلة في القطاعات الاقتصادية، أيضا فلن يتم ضمان الاستدامة إلا من خلال تعايش القطاع الزراعي مع نموذج اقتصادي جديد قائم على القرب من شبكات أعمال صغيرة التي تقدر التراث الطبيعي والثقافي الخاص للأراضي<sup>2</sup>. بغية تحديد المضمون الفعلي للتنافسية القطاع الزراعي وفعاليتها في دعم النمو الاقتصادي من منظور نظري نقسم هذا الجزء إلى ما يلي:

**1-1. الإطار النظري للقطاع الزراعي وتنافسية القطاع الزراعي:** على نطاق تاريخ البشرية تم الاعتماد على الموارد الطبيعية بشكل رئيسي للعيش أو للبقاء على قيد الحياة، مع مرور الوقت تم تحويل المواد الخام الزراعية القابلة للتلف إلى أغذية قابلة للتخزين والإستعمال لإعداد وجبات الطعام (أو ما تم تسميته بـ "صناعة الأغذية الزراعية")، ربما قد ظهرت في العصر الحجري الحديث قبل حوالي 11000 سنة جنب إلى جنب مع الزراعة والصيد البحري<sup>3</sup>. استنادا إلى (Québec Portail) الإنتاج الزراعي يعبر عن "جميع الأنشطة التي طورها الإنسان والتي يتمثل هدفها في تحويل بيئته الطبيعية لإنتاج النباتات والحيوانات التي تفيده وخاصة تلك التي تكون ضرورية لطعامه: زراعة \_ تربية \_ ... وما إلى ذلك". على غرار ذلك، تنتج الزراعة أيضا عددا كبيرا من المنتجات مثل: جلود الحيوانات \_ الأسمدة والمنتجات المخصصة للصناعة (النشا) والألياف (القطن \_ الكتان \_ الصوف) والنباتات الخضراء والزهور والخشب وهو يمثل حلقة لا غنى عنها في السلسلة الغذائية، مما يضمن توفير المواد الخام (النشا \_ الحبوب \_ الفاكهة... ما إلى ذلك)<sup>4</sup>. بقى هذا النشاط ولفترة طويلة يعبر عنه من خلال الحرف التقليدية الزراعية والعائلية وحتى الصناعة التقليدية، لم تظهر صناعة الأغذية بالمعنى المعاصر للمصطلح إلا في أواخر القرن التاسع عشر أثناء الثورة الصناعية، حيث قد وجدت منشأها مثل

<sup>1</sup> Phillipe Decraeme. (1971). Cote d'Ivoire : l'agriculture, pilier de développement économique. Le Monde diplomatique. (p. 27). En ligne : <https://www.monde-diplomatique.fr/1971/02/DECRAENE/30074>, consulté le: 02\_12\_2018.

<sup>2</sup> Calcaterra M, Kirsten J, Hassan R, Poonyth D. (2001). Is Agricultural Sector a Precondition for Economic Growth ? The Case of South Africa. University of Pretoria. Working Paper. (p. 624).

<sup>3</sup> Pierre Berthelie, Anna Lipchitz. (2005). Que role joue l'agriculture dans la croissance et le développement. Revue Tiers Monde, Tome 46, N° 183. (p. 23)

<sup>4</sup> Québec Portail . Produit. Agricole \_ Ressources naturelles \_ Agriculture \_ Environnement. En ligne: <http://www.thesaurus.gouv.qc.ca/tag/terme.do?id=11130>, consulté le : 10\_12\_2018.

القطاعات الأخرى (النسيج — علم التعدين) وفي الابتكار التقني (عملية استخلاص سكر البنجر — طريقة التعقيم الحراري في التعليب — صناعة الشوكولاتة) هي بعض الأمثلة، يرافق هذا الانتشار من الابتكارات أشكال جديدة لتنظيم الإنتاج مع الانتقال من الحرف اليدوية إلى المصوغات الصناعية حيث ظهرت الشركات التجارية الزراعية الكبيرة أبرزها **Nestlé** السويسرية — **Unilever** الهولندية والمملكة المتحدة — **Liebig** الألمانية) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع ذلك لم تتغير هياكل السوق بشكل ملحوظ إلا بعد الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>. بالنسبة للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يظل قطاع الزراعة المساهم الأكبر في الصادرات والعمالة والنمو الاقتصادي، حيث قد يترتب على رفع الإنتاجية في الشركات الزراعية والشركات المرتبطة بالأغذية تأثيرا كبيرا في رفع دخل الفرد وإحراز تقدم في مكان آخر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهنا ترتبط العديد من العوائق التي تحول دون تحسين الإنتاجية الزراعية بفشل السوق، فتبعاً لما سبق ذكره في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض الأغلبية هم صغار المزارعين وأصحاب المعدات الرأسمالية المحدودة وذات القدرة المحدودة على استغلال وفورات الحجم، ونتيجة لذلك قد لا تكون تكلفة وحدة الإنتاج منخفضة بما يكفي لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وعليه تصبح هذه البلدان أكثر اعتماداً على واردات الأغذية التي تؤثر سلباً على حسابها التجاري لميزان المدفوعات وتزيد من مخاطر تراكم الديون الخارجية<sup>2</sup>.

**1-2. الدراسات السابقة التي تبين أثر تنافسية القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في بعض الدول:** من خلال دراسة ( **Louis Malasis**) لسنة 1969 والتي كان هدفها هو تحديد مكانة القطاع الزراعي — الزراعة في سياق النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة وبشكل أدق في فترة ما بين (1959 — 1966)، بينت أن **النمو الاقتصادي** في البلدان الصناعية الكبرى أبرزها فرنسا كان متسارعاً وله تأثير مضاعف على **التنمية الزراعية**، بينت بأن النمو الاقتصادي ينمو بمعدل أعلى من النمو الزراعي. خلال فترة الدراسة أيضاً، استمر الانخفاض النسبي للزراعة، لكن هذا التراجع كان مصحوباً بمساهمة في النمو الكلي لفرنسا، لاسيما من خلال نقل الموارد من الزراعة إلى فروع في أنشطة اقتصادية أخرى (بالأخص العمالة) فرافقه زيادة في الإنتاجية الزراعية (بأسعار ثابتة)، هذه الزيادة كانت أسرع في الزراعة من الصناعة خلال هذه الفترة بالتحديد. مع ذلك، الاختلافات في مؤشري الإنتاجية والدخل بين الزراعة والصناعة مازالت قائمة وهي تساعد في فهم وتفسير مصطلح **الضيق الزراعي (Le Malaise Agricole)**. إن اقتصاد مع نمو سريع يسهل عملية وتحديث القطاع الزراعي، لكن مشكلات التكيف المعقدة والصعبة تطرح تساؤلاً جوهرياً: "هل يجب أن يكون المجتمع المتقدم قادراً على إضفاء طابع انساني على النمو الاقتصادي أي خلق قيمة مضافة من خلال دمج القدرات البشرية مع الموارد الطبيعية، بالخصوص يجب أن تكون قادرة على مساعدة الزراعة للإندماج في المجتمع الصناعي؟ وهذا ما يتطلب نوعاً من الإبداع الصناعي الحديث أبرزها: إنشاء مؤسسات تصنيعية لتسهيل تكييف العالم الريفي"<sup>3</sup>.

في دراسة لـ ( **Gavin Kitching**) لسنة 1982، نقطة البداية في حجته هو اتحاد مجتمع وهي مع صغار المزارعين الذين يعيشون في ظل اقتصاد مغلق، حيث لا يتم إجراء أية واردات أو صادرات، على الأقل المزارعين ينتجون لاستهلاكهم الخاص وقريباً يبدؤون بتداولها فيما بينهم لتحقيق أنماط استهلاكية متنوعة، مع زيادة هذه العملية سوف يبدأ المزارعون بالتخصص في إنتاج محاصيل معينة، وتزيد حجم إنتاجيتهم مع زيادة مستوى مهارتهم، كل المزارعين هم متخصصون وبالتالي القدرة على إنتاج المزيد من الغذاء، وهكذا يتم تبادل فائض الغذاء مع المزارعين المجاورين والنتيجة المنطقية هي الزيادة في كل من الدخل الفردي وإجمالي الدخل. بهذه المرحلة، العملية وفقه تصل إلى طريق مسدود وحاجة البشر إلى الأغذية هي غير محدودة، وبعد فترة من الوقت تظهر حاجة المزارعين (كمستهلكين) للأغذية. حجة ( **Gavin Kitching**) هو أن مع ارتفاع الدخل بعد نقطة معينة، الطلب يرتفع بسرعة أقل مقارنة مع ارتفاع الدخل وهذا ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد بـ " **مرونة الدخل المنخفضة للطلب على المنتجات الزراعية**". في هذه النقطة بالتحديد، المزارعون يرغبون في تبادل منتجاتهم الغذائية الفائضة ليس مع غيرهم المزارعين بفائض الغذاء وإنما بالملابس والمأوى وغير ذلك، فإن مثل هذا الوضع يفترض وجود الإنتاج الصناعي وبالتالي المزيد من التنمية (تلبية الحاجيات الأساسية التي تتطلب شكلاً من أشكال النمو الاقتصادي). يشير ( **Gavin Kitching**) إلى العالم الحقيقي على أنه اقتصاديات غير مغلقة، وهي جزء من نظام عالمي أين الدول القومية تمارس التجارة مع بعضها البعض، غير أنه لا يمكن بالنسبة للبلدان الزراعية أن تتبادل فائض منتجاتها الزراعية بمنتجات

<sup>1</sup> Jean, Louis. Rastoin. (2012). L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondiale. Regards sur la terre. En ligne : <http://regardssurlaterre.com/lindustrie-agroalimentaire-au-coeur-du-systeme-alimentaire-mondial>, consulté le : 15\_12\_2018.

<sup>2</sup> A Level Economics Behavioural Economics Study Notes. Agriculture and economic development . En ligne : <https://www.tutor2u.net/economics/reference/agriculture-and-economic-development>, consulté le : 30\_12\_2018.

<sup>3</sup> Louis, Malasis. (1969). D'Agriculture Française (1948 à 1968). Chapitre : Agriculture et croissance économique. (p. 03). En ligne : [https://www.persee.fr/doc/ecoru\\_0013-0559\\_1969\\_num\\_79\\_1\\_2033#ecoru\\_0013-0559\\_1969\\_num\\_79\\_1\\_T1\\_0027\\_0000](https://www.persee.fr/doc/ecoru_0013-0559_1969_num_79_1_2033#ecoru_0013-0559_1969_num_79_1_T1_0027_0000), consulté le : 10\_01\_2019.

البلدان الصناعية، في مثل هذا الوضع بعض البلدان تحتاج إلى التصنيع ويمكن لها من توسيع الإنتاج والدخل من خلال زيادة الإنتاجية في الزراعة وهذا هو أساس نظرية "الميزة النسبية" والتي مفادها: "أن البلدان يجب أن تخصص في إنتاج السلع والخدمات الرخيصة والفعالة والقادرة على المنافسة". لكن في نظر (Gavin Kitching) فإن مرونة الدخل المنخفض للطلب على المنتجات الزراعية تعمل خارج اقتصاديات مغلقة ووهية وتوجد على مستوى عالمي، وباعتبار أن الطلب على المنتجات الزراعية يرتفع بسرعة أقل للمنتجين الزراعيين مقابل المنتجين الصناعيين، وكنيجة لهذا الانخفاض المنتجون الزراعيون سيدفعون أكثر نسبيا للواردات الصناعية ضد المبالغ التي يحصلون عليها من صادراتهم، لذلك فإن الاقتصاديات الزراعية يجب أن تعمل بشكل أسرع من أجل أن تحتفظ على الزيادة ولو قليلة للبقاء دون اتخاذ أية معايير، وفي العالم الحقيقي أين يوجد فوائض من المنتجات الزراعية رخيصة الثمن، فبالتالي ليست قاعدة لتستند عليها البلدان في محاولة للتنمية والتطور فقط على أساس الإنتاج الزراعي فقط<sup>1</sup>.

دراسة أخرى لـ (Debasis Mondal) لسنة 2014 ترى أن الإنتاجية الزراعية لها دور بارز في تحقيق معدلات تنمية معقولة وعلى هذا تعتبر من أحد أهم القضايا الرئيسية للمناقشة في اقتصاديات التنمية، حيث قد أكد على أن مسألة كيفية تحسين الإنتاجية الزراعية المتعلقة بعملية التصنيع والتغيير الهيكلي في الاقتصاد أثارت اهتمام العديد من الاقتصاديين ورجال السياسة، وعليه فقد تم الاجماع على أن تحسين الإنتاجية الزراعية يجب أن يساهم في عملية دفع عجلة التصنيع من خلال تحويل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، ما وراء هذه الحجة هو أن تحسين الإنتاجية الزراعية يتطلب عمالة أقل لإنتاج نفس الكمية من السلع الزراعية وعليه فتحسين الإنتاجية يدفع العمل خارج هذا القطاع<sup>2</sup>. في دراسة لـ (Foster & Resenzweg) لسنة 2008 قد بينت أنه في سياق الاقتصاد الهندي الريفي، المناطق الزراعية الأكثر الإنتاجية لم تكن مصحوبة بتوسع الصناعات الريفية، ففي الواقع كان هناك ضيق صناعي في تلك المناطق أين كانت الزراعة أقل انتاجية، ما يمكن قوله ان النمو الأخير في القطاع الزراعي في الهند الريفية كان كبيرا والمصدر الرئيسي لهذا النمو، هو التوسع في الصناعة الريفية<sup>3</sup>.

في دراسة لـ (د.بوعافية رشيد، أ.عزاز سارة) لسنة 2017 والتي هدفت إلى دراسة الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تم قياسهما بمؤشر النمو الاقتصادي) من خلال مقدرته على استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان، كما هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال اجراء اختبار السببية لغرانجر والإعتماد على بعض الأرقام والإحصائيات المعتمدة خلال فترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2013. أكدت نتائج الدراسة أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي وامتلاكها لمؤهلات عديدة إلا أن حصة القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة جدا مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلد، معنى ذلك أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع وامتلاكها لقدرات مختلفة إلا أن حصة قطاعها الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى، أي بالرغم من كل التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من اصلاحات وسياسات دعم وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والبرامج التنموية وتخصيص المبالغ المالية الهامة إلا أنها مازالت تعاني قصور وضعف في هيكل قطاعها الفلاحي وعدم مقدرته حتى من توفير الاكتفاء المحلي<sup>4</sup>. أما بالنسبة لدراسة أخرى لـ (ولاء محمود محمد محمود) سنة 2012، فهي ترى أن القطاع الزراعي هو يحتل مكانة هامة في الاقتصاد المصري إلا أن هذا القطاع في مصر مازال يمر بالعديد من الظروف الاقتصادية والمشاكل التي وقفت عقبة في طريق تطويره وتحديثه مما انعكس سلبا على دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، حيث قد عجز الإنتاج الزراعي المحلي عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان في مصر نتيجة لانخفاض متوسط نصيب الفرد المصري مع انخفاض مستوى الانتاجية في القطاع الزراعي وهذا نتيجة للتدخل الحكومي المباشر في البنيان الزراعي بالإضافة إلى سوء استخدام الموارد المتاحة. إن من أهم أهداف دراسة (ولاء محمود محمد محمود) لسنة 2012 هو الوقوف على دور القطاع الزراعي المصري وذلك من خلال القاء الضوء على تطور القطاع الزراعي المصري وأهميته النسبية ودراسة تطور الدخل في القطاع الزراعي من ناحية ومقارنته بنظيره في القطاع الصناعي من ناحية أخرى، وكذلك هدفت إلى دراسة الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية الزراعية والصناعية وتقدير مقاييس الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي في مصر ومقارنتها بنظيرتها في القطاع الصناعي، ما أثبتته هذه الدراسة على أن هناك فجوة كبيرة جدا للنمو الاقتصادي السنوي الذي حققه قطاع الزراعي مقارنة بما حققه القطاع الصناعي في مصر، الفجوة الكبيرة كان أساسها انخفاض كبير للنمو

<sup>1</sup> Gavin, Kitching. (1982). Development and Underdevelopment in historical perspective (Populism \_ Nationalism \_ Industrialization). Routledge Library Editions : Development, Taylor & Francis Group. London & New York. (p. 10)

<sup>2</sup> Debasis, Mondal. (2014). Le développement économique et l'emploi agricole. Cahiers de l'S.E.A.(p. 20).

<sup>3</sup> Foster & Resenzweg. (2008). Economic development and the decline of Agricultural Employment. Elsevier. (p. 15 – 30). En ligne : <https://ideas.repec.org/h/eee/devchp/5-47.html>, consulté le : 12\_01\_2019.

<sup>4</sup> د.بوعافية رشيد، أ.عزاز سارة. (2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. المجلد 7 \_ العدد 7. (ص. 251).



الاقتصادي السنوي للقطاع الزراعي المصري مقارنة بالقطاع الصناعي ويرجع سبب ذلك في اختلاف استراتيجيات التشغيل التي تكيف في كل قطاع<sup>1</sup>.

## 2- الدراسة القياسية وأدواتها :-

انطلاقاً من اشكالية البحث محل الدراسة، تتمثل منهجية الدراسة في استعمال المنهج القياسي للإجابة على الإشكالية الرئيسية فحواها: "مدى مساهمة القطاع الزراعي بمؤشرات التنافسية في النمو الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر \_ تونس ومصر محل الدراسة؟"، وذلك من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بالنسبة للدراسات الاقتصادية كونها تأخذ بعين الاعتبار أثر الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية. الخطوة الأولى هي القيام باختبارات الاحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات النموذج وبعدها تتم دراسة الاستقرار لمتغيرات النموذج والذي سيساعدنا في تقدير نموذج الدراسة أي اختيار أفضل نموذج ممكن لبيانات البانل، وفي الأخير إجراء اختبار السببية والذي سيساهم في الإجابة على الإشكالية محل الدراسة.

**2 - 1. نموذج الدراسة:** تعطى دالة النمو الاقتصادي وفق نموذج بيانات البانل المقطعية ومع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التفسيرية للتنافسية القطاع الزراعي والمتمثلة في كل من: الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات (AE) ومعدل البطالة (UR)، على النحو الموالي:

$$GDP_{it} = f(AE_{it}, UR_{it}) \dots \dots \dots (1)$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بطبيعته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز  $X_{it}$ ، كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, T$$

حيث أن:

**i** : الدولة، **t** : الفترة الزمنية، **N** : عدد الدول المكونة لعينة الدراسة، **T** : عدد الفترات الزمنية للدراسة لكل دولة.

**GDP<sub>it</sub>** : النمو الاقتصادي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للبلد **i** في الفترة **t**؛

**α<sub>i</sub>** : ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن؛

**β** : متجه عمودي **1 × k** للمعاملات المراد تقديرها لكل متغير مستقل؛

**X<sub>it</sub>** : تمثل مصفوفة **TN × k** لعدد من المتغيرات المستقلة على النمو للبلد **i** وفي الفترة **t**؛

**ε<sub>it</sub>** : متجه عمودي **1 × TN** لحد الخطأ العشوائي للبلد **i** وفي الفترة **t**.

لتطبيق هذا النموذج نستخدم قاعدة بيانات مدججة مع عدد **N = 4** من الوحدات المقطعية **i** المتمثلة في 04 دول عربية (المغرب \_ الجزائر \_ تونس \_ مصر)، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد **23 = t** من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة الزمنية من (1995 إلى 2017)، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل **(T × N)** هو 92 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة النمو الاقتصادي السابقة وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta_1 AE_{it} + \beta_2 UR_{it} + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

الجدول الموالي رقم (1) يتضمن التعريف بهذه المتغيرات التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه.

**2 - 2. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:** في هذا الجزء سنقوم بعرض مراحل عملية تقدير النموذج على عينة من بيانات البانل متكون

من 4 دول عربية خلال الفترة المدروسة (1995 \_ 2017)، بحيث تتمثل الخطوات فيما يلي:

**2 - 2 - 1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:** يتم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف الملامح الأساسية لبيانات الدراسة، فهي توفر ملخصات بسيطة حول العينة، وتبعاً لما سبق، هناك العديد من الطرق الإحصائية لوصف البيانات وأهم ما استخدمناه في بحثنا هو: الحد الأدنى (Minimum) \_ الحد الأعلى (Maximum) \_ الوسط الحسابي (Mean) \_ الانحراف المعياري (Std. Deviation)، وهذا ما

<sup>1</sup> ولاء محمود محمد محمود. (2012). التحليل الاقتصادي لدور القطاع الزراعي المصري في التنمية الاقتصادية. رسالة علمية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية \_ تخصص: اقتصاد زراعي. (ص.01). انظر الرابط:

[http://www.eulc.edu.eg/eulc\\_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=11386963](http://www.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=11386963)، التصفح بتاريخ: 2019\_01\_20.

يوضحه الجدول رقم (2). وفقا لمخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V. 9)، نلاحظ بأن عدد الفترات الزمنية لدراستنا بـ: 92 مشاهدة أي أنه لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الإحصائي هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا.

**2 - 2 - 2. الارتباط ما بين متغيرات النموذج:** يتبين من خلال الجدول أدناه رقم (3) والمتعلق بالارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة، أنه يوجد علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة كون أن جل قيم الارتباط تقع ما بين [-1، 1].

**2 - 2 - 3. تقدير نموذج الدراسة:** قبل البدء بتقدير النموذج السؤال الذي يتم طرحه أولا وقبل التفكير في تقدير معاملات النموذج هو الآتي: هل البلدان التي تشكل عينة الدراسة لديها أو ليس لديها خصوصيات فردية توحى بإحداث سلوكيات مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة التي تتم دراستها بين متغيرات الدراسة وكيف يتم الاختيار بين فئتين رئيسيتين من النماذج (النموذج التجميعي بسلوك واحد ونموذج فردي \_ عشوائي بسلوك مختلف بين العينة محل الدراسة؟)، فإذا استطعنا إظهار من خلال اختبار مناسب أن البلدان لديها سلوك متجانس (Un comportement Homogène) فعندها ليس هناك حاجة لمراعاة الخصائص الفردية لكل بلد ما عدا قبول فقدان الكفاءة في تقدير المعاملات الملحقة بمختلف المتغيرات التفسيرية. على خلاف ما سبق ذكره، إذا كان بإمكاننا إظهار أن هناك سلوكيات غير متجانسة، هنا تقدير المربعات الصغرى (MCO) المعتمد على البيانات ليس مناسباً لأنه يتجاهل الخصائص الفردية. وعليه، اختيار المواصفات (متجانس \_ غير متجانس) أمر مهم للغاية، لتحديد هيكل البانل (La structure du Panel)، وهنا قدم (Hsiao) سنة 1986 إجراء اختبار متسلسل لتحديد الحالة التي نحن موجودون فيها، حيث يعرف باختبارات التجانس وهو كالتالي:

**اختبارات التجانس:** هي اختبارات يتم بناءها استنادا إلى احصائيات فيشر (اختبار Wald) للقيود المفروضة على المعاملات. الفرضية الأولى:

$$H_0^1: a_{0i} = a_0 \text{ et } a' = a'_i \quad \forall i$$

فرضية الاختبار هذه، يتم تخفيضها إلى اختبار فيشر الذي يتم إعطاء الاحصائية الخاصة به على النحو الموالي:

$$F_1 = \frac{(SCR_{C1} - SCR)/(N - 1)(k + 1)}{SCR/(N \times T) - N(k + 1)}$$

مع؛

**SCR<sub>ci</sub>:** مجموع مربعات بقايا النموذج المقيد بموجب الفرضية  $H_0^1$  لتقدير نموذج MCO عن طريق تكديس كل المشاهدات. درجة حرية البسط هي تساوي: (N × T): العدد الكلي للمشاهدات) \_ (k + 1: عدد المعاملات الذي يتم تقديرها).

**SCR:** مجموع مربعات بقايا النموذج غير المقيد، والذي يساوي مجموع N من المربعات لبقايا النماذج المقيدة على المشاهدات T لكل معادلة فردية، سواء:  $SCR = \sum_{i=1}^N SCR$ ، أما درجة الحرية المقام إذا هي مجموع درجات الحرية من N لكل معادلة يتم تقديرها، أو أنها: درجة حرية المقام تساوي:  $\sum_{i=1}^N (T - (k + 1)) = N \times T - N(k + 1)$ .

درجة الحرية البسط هي بالتالي تساوي الفرق في درجات الحرية  $SCR_{ci}$  و  $SCR$  كالتالي:

$$ddl = [(N \times T) - (k + 1)] - [(N \times T) - N(k + 1)] = (N - 1)(k + 1)$$

احصائية فيشر  $F_1$  يجب مقارنتها مع القيمة المقروءة في جدول فيشر مع درجات حرية البسط والمقام، إذا كان:  $F_1 > F_{ddl;ddl}^\alpha$  وعليه يتم رفض الفرضية  $H_0^1$  عند العتبة  $\alpha^1$ .

استنادا إلى ما سبق، وانطلاقا من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V. 9)، استخرجنا ما يلي:

$$SCR_{ci} = 27537945 \quad T = 23, N = 04, k = 03, (N \times T) = 92.$$

$$SCR = 27594139 + 28425147 + 28502227 + 28189715 = 112711228.$$

$$F_1 = \frac{(27541462 - 112711228)/(4 - 1)(3 + 1)}{112711228/(4 \times 23) - 4(3 + 1)} = -4,78.$$

$$F_{(N-1);(N(T-k))}^T = F_{(12;80)}^{0.05} = 2,30.$$

$$F_1 < F_{(N-1);(N(T-k))}^T$$

<sup>1</sup> Régis, Bourbonnais. (2015). Econométrie : cours et exercices corrigés. Dunod, 9<sup>e</sup> édition, (p. 350).

وعليه، يتم قبول الفرضية  $H_0^1$  وهذا يعني أن النموذج الذي سيتم تقديره في دراستنا هو النموذج التجميعي (Pooled Model)، أي أن البلدان لا تتميز بخصائص أو سلوكيات مختلفة فيما بينها بل تتميز بنفس الخاصية أو السلوك التأثيري للعلاقة القائمة ما بين متغيرات النموذج.

**2 - 2 - 4. اختبار استقرارية متغيرات النموذج:** لابد من اجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات: **ADF Fisher**، **IPS**، **LLC**، وذلك بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة للنموذج الذي سيتم تقديره، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدا مع تحديد درجة ابطاء مقدر ب (03) استنادا إلى مخرجات الاحصائية (AIC) المقابلة لكل درجة ابطاء (تحديد أصغر قيمة) ممثلة في الجدول رقم (4)، وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (5) لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية. ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (5)، هو أن النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة لا تتطابق فيما بينها، حيث أن بعض المتغيرات مثل (GDP) يشير دراسته إلى غياب جذر الوحدة أي أنها تكشف استقراره عند المستوى (Level)، وهذا ما يتطلب منا رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة. أما بالنسبة لكل من (AE) و (UR) فقد أثبتت نتائج دراسة الاستقرارية عن استقراريتهما عند الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%) - (5%) - (10%).

**2 - 2 - 5. تقدير النموذج التجميعي الديناميكي باستخدام طريقة (PMG):** استنادا إلى النتائج المتحصل عليها من خلال اجراء اختبار جذر الوحدة والتي تنص على عدم استقرارية بيانات البانل عند نفس المستوى **I(0)** و **I(1)**، مما يشير الى عدم مقدرتنا على استخدام نتائج تقديرات النموذج الساكن لأنها تعطي نتائج جيدة في حالة استقرار بيانات البانل، وعليه فالنموذج المستخدم في هذه الحالة هو نموذج (Panel ARDL). تبعا لما سبق، يتم تقدير نموذج البانل الديناميكي لدراسة تأثير التنافسية الزراعية بمؤشرات المتمثلة في كل من الصادرات الزراعية ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي باستخدام مقدر (PMG)، حيث يتم في البداية صياغة النموذج في اطار (ARDL) على النحو الموالي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (4).$$

حيث أن:

$y_{it}$ : يمثل نصيب معدل النمو الاقتصادي كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي (GDP) للدولة (i) في الفترة (t)؛

$X_{it}$ : تمثل متغير تنافسية القطاع الزراعي بمؤشرات التفسيرية المتمثلة في كل من: معدل الصادرات الزراعية (AE) ومعدل البطالة (UR)؛

$\lambda_{ij}$ : يمثل معاملات المتغير التابع المبطل زمنيا؛

$\delta_{ij}$ : يمثل معاملات متغير النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية لمؤشر تنافسية القطاع الزراعي؛

$\mu_i$ : يمثل الآثار التي هي ثابتة بين البلدان عينة الدراسة؛

$\varepsilon_{it}$ : يمثل حد الخطأ العشوائي في الدراسة.

هنا بالتحديد، يمكننا إعادة صياغة نموذج الدراسة رقم (4) في شكل نظام متجه نحو نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كما يلي:

$$\Delta y_{it} = \theta_i (y_{i,t} - \beta_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} \Delta y_{i,t} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots (5).$$

الجدول أدناه رقم (06) هو يعرض نتائج تقدير مقدرات وسط المجموعة المدججة (PMG) لمعاملات نموذج تصحيح الخطأ وهي معاملات المدى القصير والطويل. إن نتائج التقدير المتمثلة في كل من تقديرات الأجل الطويل المشتركة بالنسبة لجميع الدول، تقديرات معلمة تصحيح الخطأ، وتقديرات مقدرات وسط المجموعة المرجحة المدججة (PMG) وهي متوسط مقدرات الدول في الأجل القصير، هي تشير على عدم معنويتها في المدى القصير لكل من مؤشر تنافسية القطاع الزراعي المقاس من خلال مؤشري معدل صادرات الزراعة (AE) و معدل البطالة (UR) حيث أن قيمة احتمالية (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند نسبة معنوية (1%-5%-10%)، معنى ذلك إن هذين المؤشرين لا يتحركان بنفس وتيرة العلاقة التأثيرية المراد قياسها، لكن تقديرات الأجل الطويل ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ بأنها معنوية بالنسبة لكل من مؤشري (AE) و (UR) عند نسبة معنوية (1% و 5%)، وذلك من خلال ادخال تصحيحات في المدى القصير بمقدار (-1.5%) بمعنوية مقدرة ب (0.048) أي عند نسبة معنوية (5%)، حيث أن معدل تصحيح الخطأ هو بالإشارة السالبة وهو ما يوضح أن النموذج الديناميكي المستخدم في دراستنا (PMG Panel) يتضمن آلية تعديل خط التوازن وقد بلغت آلية التعديل ما نسبته (-1.5%) لتصحيح خلل التوازن من فترة لأخرى في البلدان

عينة الدراسة. إضافة الى ما سبق، يظهر من خلال نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة (PMG) أن جل الدول والمتمثلة في كل من: المغرب – الجزائر – تونس – مصر لها معدل تصحيح الخطأ سالب (-1.5%) هذا ما يعني أن نتائج التقدير هي مقبولة عند مستوى معنوية (5%).

**2- 6. اختبار السببية في بيانات البائل بين مؤشري التنافسية للقطاع الزراعي ومؤشر النمو الاقتصادي:** يهدف اختبار العلاقة السببية بين مؤشري تنافسية القطاع الزراعي المختاران في هذه الدراسة والمتمثلان في كل من: مؤشر معدل الصادرات الزراعية (AE) ومعدل البطالة (UR) ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) في البلدان محل الدراسة إلى معرفة طبيعة مسار هذه العلاقة التأثيرية وهل فعلا يوجد هناك مثل هذه العلاقة التأثيرية أم لا من جانب قياسي كمي بحث ؟ فهو فعلا سيساعدنا في اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للدراسة. سنعتمد في اختبار السببية لـ (Hurlin) والذي يركز على اختبار جرنجر للسببية في نموذج البائل، على الفرضية العدمية، حيث تنص هذه الفرضية على عدم وجود أي اتجاه للعلاقة السببية في النموذج الديناميكي للدراسة، وبعد إجراء هذا الاختبار تم التحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) أدناه.

تشير نتائج اختبار السببية لـ (Hurlin) على انعدام العلاقة التأثيرية بين المتغيرات محل الدراسة في البلدان عينة الدراسة أيضا، أي أن مؤشر التنافسية القطاع الزراعي الأول والممثل في مؤشر معدل الصادرات الزراعية (AE) لا يسبب النمو الاقتصادي، كذلك مؤشر تنافسية القطاع الزراعي الثاني والممثل في مؤشر معدل البطالة (UR) لا يؤثر على النمو الاقتصادي، ارتكنا في ذلك إلى عدم معنوية مقدرات العلاقة السببية عند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) وكذلك لمخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.v.09)، بالتالي قبول الفرضية العدمية (لا وجود للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة)، حيث يمكن توضيح ما سبق من خلال التطرق للشكل البياني رقم (2) أدناه. الشكل البياني رقم (2) يوضح تطور المسار التاريخي لمتغيرات الدراسة (معدل الصادرات الزراعية (AE)، معدل البطالة (UR)، ومعدل النمو الاقتصادي (GDP)) لعينة الدراسة وهي متكونة من أربعة بلدان عربية (المغرب، الجزائر، تونس، مصر). شهدت مؤشرات تنافسية القطاع الزراعي في البلدان عينة الدراسة تباينا واضحا من ناحية المعطيات الإحصائية خلال الفترة الممتدة من (1995) إلى غاية الفترة (2017) لكن ذلك التباين لا يتوافق ومسار العلاقة التأثيرية التي تعالجها اشكالية الدراسة ، فبالنسبة للمغرب فقد شكلت الزراعة (جنباً إلى جنب مع قطاع الصيد البحري) حوالي (16%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأساس يعتبر المغرب إلى جانب نظيره تونس البلد الأكثر إكتفاء ذاتيا في إنتاج الغذاء مقارنة بالبلدان العربية محل الدراسة (هنا نقصد بلدان شمال أفريقيا ما عدا ليبيا لم تدرج في الدراسة لعدم توفر المعطيات الإحصائية بها). بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية للإرتقاء بقطاع الزراعة من خلال توزيع الأراضي الزراعية التي تقدر بحوالي (500000 هكتار) والتي كانت مملوكة من طرف المستوطنين الأوروبيين في السابق إلى المزارعين المغاربة في الستينات والسبعينات، وكان ذلك بهدف تشجيع المغاربة على تحديث القطاع التقليدي وقد تمحور ذلك جليا في صياغة قانون الاستثمار الزراعي لعام (1969) والذي يطلب من المزارعين المغاربة تلبية الحد الأدنى من معايير الكفاءة والتي حددتها الحكومة المغربية، رغم كل تلك الإجراءات حقق القطاع الزراعي المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع الخدمات والقطاع التصنيعي في مدى مساهمته في دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. استنادا إلى مدى استقطاب القطاع الزراعي للعمالة ومدى مساهمته في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، نجد أن معدل البطالة في المغرب شهد تراجعا واضحا من (16% سنة 1995) إلى ما يقارب (10,2% سنة 2017)، وهذا كان نتيجة البرنامج الحكومي للتعامل مع مشكل تدهور المستوى المعيشي، حيث تم إطلاق مشروع دعم القطاع الخاص لتوليد فرص العمل وتعزيز نتائج قطاع التعليم، لكن هذا المشروع لم يستهدف بشكل كبير مساندة القطاع الخاص في تحديث القطاع الزراعي فقد كان موجها في تدعيم المشاريع الخاصة المصغرة خاصة في قطاع الخدمات والحرف الصناعية، ونتيجة لذلك لم يساهم القطاع الزراعي في استقطاب العمالة بالشكل الذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة في الاقتصاد وهذا ما يتطابق مع نتائج الدراسة القياسية<sup>1</sup>. بالنسبة للجزائر يمثل الإنتاج الزراعي ما نسبته (12%) من الناتج المحلي الإجمالي و(22%) من العمالة المستقطبة في هذا القطاع، غير أن مساهمة هذا

<sup>1</sup> Agri Maroc. (2017). Le secteur Agricole au Maroc. Dossier : ISAGRI. En ligne : <http://www.agrimaroc.ma/secteur-agricole-au-maroc/>, consulté le : 14\_01\_2019.



القطاع في النمو الاقتصادي ظلت ولا زالت منخفضة جدا منذ الاستقلال الى وقتنا الحالي، يرجع هذا التراجع إلى تطبيق البرامج الترقية غير الرشيدة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية وكذلك عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأيضا الموارد المائية الهزيلة والاعتماد على الأمطار لأغراض الري. نتج عن كل ما سبق ذكره في انخفاض إنتاج الحبوب والبساتين والمحاصيل الصناعية بشكل ملحوظ، وهذا ما ترتب عنه تراجع الصادرات الزراعية وعدم إمكانية هذا القطاع في امتصاص العمالة ومعالجة مشكل البطالة في البلد، أدى الوضع إلى الاعتماد بشكل كبير على واردات الأغذية بما يقارب (75%) من إجمالي الواردات. يرجع سبب تراجع حصة الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي في البلد إلى سوء التسيير الإداري والإغفال الحكومي على هذا القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع المدعم للقطاع الصناعي، فبالرغم من كون الجزائر أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة فإن الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تبلغ مساحتها (8,2 مليون هكتار) لا تمثل سوى (3,4%) من إجمالي مساحة الأراضي فالصحراء الجزائرية الشاسعة هي غير متاحة للزراعة، فبين سنتي (1961 إلى غاية 1987) كانت جميع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة مملوكة من طرف الدولة التي قسمت الأراضي إلى مزارع مملوكة من طرف الدولة وقبل تحقيق أي نتيجة مرجوة من كذا مشروع قد تم سنة (1987) تم تقسيم الأرض إلى مزارع جماعية وفردية ولم يتم تحقيق أي اكتفاء للغذاء محلي نتيجة للتخبط في صياغة قوانين وقرارات استثمارية غير مدروسة. بالرغم من الإجراءات العديدة لتحديث القطاع الزراعي بقي هذا القطاع يساهم بنسبة ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي من (7,938% سنة 1995) إلى (12,265% سنة 2017)، وعليه فيظل القطاع الزراعي غير قادرا على إحداث أي تنافسية في سبيل دعم النمو الاقتصادي محليا ودوليا والذي لا يزال إلى وقتنا الحالي مدعوما فقط بقطاع المحروقات، وقد توضح ذلك في نتائج الدراسة القياسية وكذلك توافق مع دراسة (د. بوعافية رشيد، أ. عزاز سارة) لسنة 2017<sup>1</sup>.

بالنسبة لتونس، تقدر مساهمة القطاع الزراعي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ما بين (11% إلى 12%) وقد وفر هذا القطاع وظائف ما نسبته (22%) من إجمالي القوى العاملة في البلد. تستخدم تونس آلية تكثيف العمالة في القطاع الزراعي وذلك لعدم حداثة أنظمة تسيير القطاع الزراعي ونتيجة لذلك ترتفع تكاليف استغلال الأراضي الفلاحية وهذا ما أثر على مؤشر تنافسية المنتجات الزراعية مقارنة بما تتميز به المنتجات البلدان الصناعية الكبرى خاصة الدول الأوروبية، حيث تنقسم الأراضي إلى مزارع صغيرة للغاية مما يجعل الإنتاج أقل كفاءة بكثير، إضافة إلى ذلك تعتبر المرافق النقل والتخزين سيئة للغاية مما نتج عنه ارتفاع مستوى النفايات واستحالة التخلص منها بالطرق الحديثة نتيجة لسوء التسيير الإداري لهذا القطاع<sup>2</sup>. من الشكل البياني رقم (2) نحن نلاحظ انخفاض حصة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي من (14,131% سنة 1995) إلى (09,221% سنة 2017) في مقابل انخفاض طفيف جدا في معدل البطالة من (16,2% سنة 1995) إلى (15,5% سنة 2017). بالنسبة لمصر هي الأخرى قد عرفت انخفاضا في مساهمة قطاعها الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (14%) وقد وفر هذا القطاع ما نسبته (11%) من العمالة المستقطبة فقط. لم تمثل حصة صادرات القطاع الزراعي سوى نسبة ضئيلة تقدر بـ (11%) ويرجع سبب ضئالة مساهمة هذا القطاع إلى تردّي الأوضاع المناخية بمصر. يتميز مناخ مصر بالقاحل جدا حيث لا يتجاوز هطول الأمطار (190مم) وعليه فالبلاد تعتمد بشكل كلي على نظام الري أي زيادة تكاليف استخدام آليات الري ما ينتج عنه منطقيا زيادة تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية. إن التحدي الأكبر للزراعة في مصر هو المياه حيث تعتبر المياه من الموارد النادرة في المنطقة والمصدر الرئيسي لهذه السلعة الأساسية هو نهر النيل حيث اشتدت الصراعات بين الأطراف حول استغلال موارده المائية (باعتباره ملكية مشتركة بين أكثر من دولة)، زيادة على ذلك الخطر الناجم عن الزيادة الكبيرة جدا في السكان والذي لا يقابله زيادة مماثلة في المنتج الزراعي وكذا فرص العمل المتاحة خاصة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد، فلن يكون الإنتاج الزراعي في أي حال من الأحوال قادرا على المنافسة في الأسواق الدولية وكذلك سيجتنب عن ذلك تخفيض الكمية المنتجة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج ما ينتج عنه عدم المقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي. نلاحظ من الشكل البياني رقم (2) انخفاض حصة صادرات القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي خلال فترة الدراسة من (15,711% سنة 1995) إلى (11,485% سنة 2017) في مقابل ارتفاع معدل البطالة من

<sup>1</sup> Louis, Moll. (2011). Colonisation et Agriculture de l'Algérie. Format électronique. En ligne : [http://spisok-literaturi.ru/books/colonisation-et-agriculture-de-l-algerie-french-edition\\_7940551.html](http://spisok-literaturi.ru/books/colonisation-et-agriculture-de-l-algerie-french-edition_7940551.html), consulté le : 16\_01\_2019.

<sup>2</sup> INS. (2016). L'agriculture Tunisienne. Agence de promotion des investissements Agricoles. En ligne : <http://www.apia.com.tn/agriculture-tunisienne.html>, consulté le : 16\_01\_2019.

(08% سنة 1995) إلى (12,2% سنة 2017) وهذا ما يتطابق ونتائج الدراسة القياسية وأيضاً مع دراسة (ولاء محمود محمد محمود) لسنة 2012<sup>1</sup>.

خلاصة: من نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة (PMG) واختبار السببية لـ (Hurlin)، استخلصنا النقاط الموالية:

- لا يساهم قطاع الزراعي في دعم النمو الاقتصادي وذلك في ظل غياب قاعدة تصنيعية مرنة في البلدان محل الدراسة (المغرب، الجزائر، تونس، مصر) بمؤشرات التنافسية المستخدمة في دراستنا: معدل صادرات القطاع الزراعي ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1995 – 2017). استناداً إلى العديد من الدراسات السابقة في الموضوع، نذكر أبرزها دراسة (Gavin Kitching) لسنة 1982. استناداً إلى الدراسة (Gavin Kitching) لسنة 1982، فمع زيادة الإنتاج الزراعي وتوسعه تظهر الحاجة الملحة إلى التوسيع في الأنماط الاستهلاكية وذلك انطلاقاً من فرضيته القائلة بأن "مرونة الدخل هي منخفضة للطلب على المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات الصناعية"، فالمزارعون بعد تحقيق فائض في منتجاتهم هم يسعون إلى تبادل فائضهم الإنتاجي بفائض من الحاجيات الأساسية (نظام المقايضة المعروف) كالملابس والمأوى وغير ذلك وهذا ما يفترض بالضرورة وجود إنتاج صناعي، وباعتبار أن الطلب على المنتجات الزراعية يرتفع بسرعة أقل مقارنة مع الطلب على المنتجات الصناعية، فمنطقياً سيتم انتاج المنتجات الزراعية بتكلفة أعلى مما قد يكلف إنتاج المنتجات الصناعية، وعليه فتحقيق التطور لا يجب أن يستند في مثل هذه الحالة على القطاع الزراعي فقط ولكن لابد أن يتوافق مع إنشاء مركبات صناعية قريبة من الأراضي الزراعية أو التعاونيات الفلاحية ليساهم في دعم وتطوير هيكل وبنية إنتاج القطاع الزراعي (الذي نعتبره في هذه الحالة ذو نمط انتاج بدائي) وتقريبه من السوق المحلية، فدعم القطاع الصناعي للقطاع الزراعي يساهم في التقليل من تكاليف انتاج وزيادة جودته ليرقى إلى مستوى التنافسية على الصعيد الدولي<sup>2</sup>. من جهة ثانية واستناداً إلى دراسة (Debasis Mondal) لسنة 2014، تعتبر أن كفاءة الإنتاج الزراعي تنطوي على مقدرة هذا القطاع على الإنتاج بوفرة وبوجود عالية وبمزايا تنافسية وباستخدام تكنولوجيات متطورة وطرق تسيير حديثة والتي بدورها تستغني عن آلية تكثيف العمالة في الإنتاج، والذي بدوره يعبر عن تكلفة إضافية يمكن الاستغناء عنها، وهنا قد أكد (Debasis Mondal) في دراسته لسنة 2014 على حجة مهمة جداً في التعاملات التجارية الدولية وهي "أن تحسين الإنتاجية الزراعية يجب أن يساهم في عملية دفع عجلة التصنيع من خلال تحويل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي". إن مبدأ حجة (Debasis Mondal) يركز أساساً على معادلة متوازنة استناداً إلى جميع الأطر الاقتصادية للنظرية الجزئية والكلية وهي أنه لتحسين مرونة الإنتاجية الزراعية يتطلب الأمر تخفيض العمالة وإحلال بديل لها وهي التكنولوجيا (خفض تكاليف اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة) لإنتاج نفس الكمية وبأعلى جودة ممكنة لتحقيق مزايا تنافسية محلياً ودولياً، وعليه فتحسين الإنتاجية يدفع العمل خارج هذا القطاع<sup>3</sup>.
- لم يساهم مؤشر الصادرات الزراعية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل بديلة خلال فترة الدراسة في عينة لبلدان مختارة (المغرب، الجزائر، تونس، مصر) خلال فترة (1995 إلى غاية 2017) وهذا ما يتطابق مع دراسة (Marchang Reimeingan) لسنة 2009، فهي ترى بأن مشكلة البطالة والاستخدام غير السليم للقوى العاملة المتاحة بالفعل هما مشكلة بالغة الصعوبة، فمشكلة تزايد السكان ينجم عنها تزايد عدد الأفراد غير القادرين على الحصول على وظيفة لائقة بما يتناسب ومستواهم التعليمي، وهنا نجد أغلبية الأفراد المتمدرسين (الحاصلين على الشهادات التعليمية العليا/التكوينية) يبحثون عن وظائف في القطاع غير الزراعي باعتبار الأخير قطاع تقليدي (بدائي) لا يتلاءم وتطلعاتهم الإبداعية، وعلى هذا الأساس يهاجر العديد منهم إلى المناطق الحضرية لأن مستواهم غير قابل لأن يستثمر في السبل المحدودة للقطاع الزراعي، ومع ذلك وبسبب عدم توفر إمكانية الوصول أو الحصول على الوظيفة في المناطق الحضرية فيبقى العديد منهم في أماكنهم الخاصة (الريفية) ولا ينتج عن ذلك خلق قيمة مضافة في أي مجال كان من المجالات الاقتصادية

<sup>1</sup> DIAKADI. (2010). L'Agriculture pour l'Egypte. Dans : Afrique de Nord. En ligne : <http://diakadi.com/afriquedunord/pays/egypte/infos/agri.htm>, consulté le : 17\_01\_2019.

<sup>2</sup> Gavin, Kitching. Op. Cit.

<sup>3</sup> Debasis, Mondal. Op. Cit.

وبشكل أكثر دقة في قطاع الزراعة<sup>1</sup>. تبعا لما سبق، دراسة (Marchang Reimeingan) لسنة 2009 تتوافق في تحليلها مع نتائج الدراسة القياسية.

### ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول 1 \_ التعريف بمتغيرات الدراسة المستعملة في نموذج الدراسة

نوع المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير
متغير النمو الاقتصادي	GDP	معدل النمو الاقتصادي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
متغير الصادرات الزراعية	AE	معدل الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات
متغير البطالة	UR	معدل البطالة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى الاطار النظري والدراسات السابقة.

الجدول 2 \_ الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

المتغير	المشاهدات	Mean	Maximum	Minimum	Std.Deviation
GDP	92	-54.79364	12.37300	-5405.000	563.9309
AE	92	11.49523	18.44000	6.587000	2.555218
UR	92	13.38913	6.587000	1.400000	5.190491

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

الجدول 3 \_ الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

	GDP	AE	UR
GDP	1.000000		
AE	0.081251	1.000000	
UR	0.053456	0.357562	1.000000

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

الجدول 4 \_ اختبارات درجة ابطاء السلاسل الزمنية محل الدراسة

	AIC <sub>1</sub>	AIC <sub>2</sub>	AIC <sub>3</sub>
Lag <sub>1</sub>	11.12192		
Lag <sub>2</sub>		11.24156	
Lag <sub>3</sub>			10.91966

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

الجدول 5 \_ اختبارات ADF Fisher, IPS, LLC الخاصة باستقرارية بيانات البانل

عند المستوى			عند الفرق الأول			
ADF	IPS	LLC	ADF	IPS	LLC	
92.6277 (0.0000)***	-9.50541 (0.0000)***	710.773 (1.0000)*	38.0579 (0.0000)***	-4.53156 (0.0000)***	823.566 (1.0000)*	GDP
59.5304 (0.0000)***	-8.07589 (0.0000)***	762.543 (1.0000)*	32.1452 (0.0001)**	-3.98565 (0.0000)***	940.870 (1.0000)*	
73.4393 (0.0000)***	/	-18.6498 (0.0000)***	26.1407 (0.0010)**	12.7673 (0.1201)*	-3.24518 (0.0006)*	
36.2480 (0.0000)***	-4.70248 (0.0000)***	-0.56278 (0.2868)	19.9107 (0.0107)*	-1.73251 (0.0416)*	-2.40059 (0.0089)*	AE
27.8705 (0.0005)***	-3.74697 (0.0001)***	1.60195 (0.9454)	11.7958 (0.1605)	-0.68184 (0.2477)	-0.70115 (0.2416)***	
55.2180 (0.0000)***	/	-6.98008 (0.0000)***	14.7343 (0.0645)*	/	-2.57907 (0.0050)**	
27.6235 (0.0006)**	-3.45407 (0.0003)**	-1.69771 (0.0448)**	8.49269 (0.3869)	-0.63492 (0.2627)	-0.87345 (0.1912)	UR
19.4531 (0.0126)*	-2.28937 (0.0110)**	-0.72333 (0.2347)	5.19210 (0.7369)	0.62414 (0.7337)	1.04207 (0.8513)	
46.3391 (0.0000)***	/	-5.37462 (0.0000)***	9.90484 (0.2718)	/	-1.19586 (0.1159)*	

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

الجدول 6 \_ نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة (PMG)

المتغير التابع : يمثل معدل النمو الاقتصادي كنسبة من D(PIB)	درجة التأخر: 3
الفترة : 1995 _ 2017	N=04 T=23
مجموع مشاهدات البانل : 92 = 04 × 23	
تقدير المدى الطويل	

<sup>1</sup> Marchang, Reimeingan. (2009). Unemployment and Agriculture sector : Overview of Nagaland. Published : Morung Express, Nagaland. En ligne : [http://www.academia.edu/4086283/Unemployment\\_and\\_Agriculture\\_Sector\\_An\\_Overview\\_of\\_Nagaland](http://www.academia.edu/4086283/Unemployment_and_Agriculture_Sector_An_Overview_of_Nagaland), consulté le : 17\_01\_2019.

المتغيرات	المعاملات	إحصائية (t-Statistic)	احتمال (Prob.*)
GDP(-1)	-0.657255	-3.487993	*** (0.00090)
AE(-1)	0.5412930	2.744786	*** (0.00078)
UR(-1)	0.170858	2.454735	** (0.01680)
تقدير المدى القصير			
C	-5.157195	-0.966387	(0.0536)
D(GDP(-1))	-0.209933	-1.239000	(0.2199)
D(GDP(-2))	-0.113258	-1.002266	(0.3200)
D(GDP(-3))	-0.001157	-2.728322	(0.0082)
D(AE(-1))	-0.112335	-0.570158	(0.5706)
D(AE(-2))	-0.264884	-1.421763	(0.1600)
D(UR(-1))	0.086366	-0.850816	(0.398)
D(UR(-2))	0.020787	0.206142	(0.8373)
ECT	-0.015368	-1.999926	** (0.0498)

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

الجدول 7 \_ اختبار السببية لـ (Hurlin)

الفرضية العدمية	Obs	F. Statistic	Prob
AE لا يؤثر على GDP	80	0.58614	(0.6260)
UR لا يؤثر على GDP	80	0.59393	(0.6210)

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. V.9).

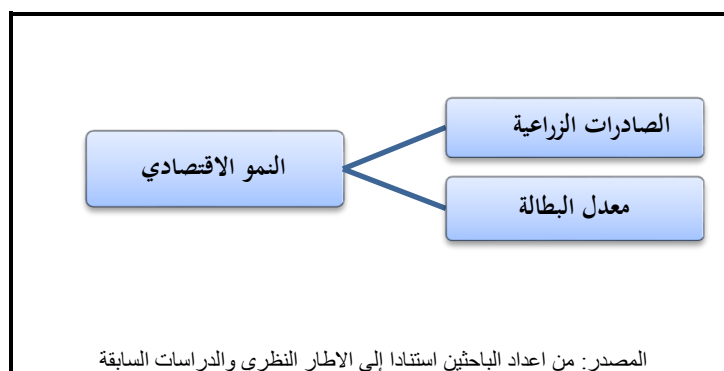
الجدول 8 \_ البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المغرب									
الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي									
السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1995	13.493	2000	11.877	2005	11.816	2010	12.944	2015	12.796
1996	18.44	2001	13.192	2006	13.602	2011	13.12	2016	12.025
1997	14.634	2002	13.201	2007	10.863	2012	12.33	2017	13.056
1998	16.112	2003	13.923	2008	11.959	2013	13.39	-	-
1999	13.866	2004	13.161	2009	13.029	2014	11.71	-	-
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة									
1995	16	2000	13.4	2005	11.1	2010	9.1	2015	9.7
1996	15.5	2001	12.3	2006	9.7	2011	8.9	2016	9.9
1997	15.4	2002	11.3	2007	9.8	2012	9	2017	10.2
1998	15.2	2003	11.4	2008	9.6	2013	9.2	-	-
1999	13.9	2004	10.8	2009	9.1	2014	9.9	-	-
معدل النمو الاقتصادي كنسبة مئوية									
1995	5.405-	2000	1.913	2005	3.292	2010	3.816	2015	4.55
1996	12.373	2001	7.32	2006	7.575	2011	5.246	2016	1.222
1997	1.561-	2002	3.121	2007	3.532	2012	3.01	2017	4.1
1998	7.239	2003	5.961	2008	5.923	2013	4.535	-	-
1999	1.081	2004	4.797	2009	4.244	2014	2.669	-	-
الجزائر									
الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي									
1995	9.545	2000	8.395	2005	7.691	2010	8.466	2015	11.586
1996	10.809	2001	9.749	2006	7.543	2011	8.11	2016	12.296
1997	8.73	2002	9.225	2007	7.571	2012	8.771	2017	12.265
1998	11.475	2003	9.811	2008	6.587	2013	9.851	-	-
1999	11.107	2004	9.44	2009	9.343	2014	10.281	-	-
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة									
1995	24.4	2000	29.5	2005	15.3	2010	10	2015	11.2
1996	28.1	2001	27.3	2006	12.5	2011	10	2016	10.5
1997	28	2002	25.7	2007	13.8	2012	11	2017	11.7
1998	28	2003	23.7	2008	11.3	2013	9.8	-	-
1999	29.3	2004	17.7	2009	10.2	2014	10.6	-	-

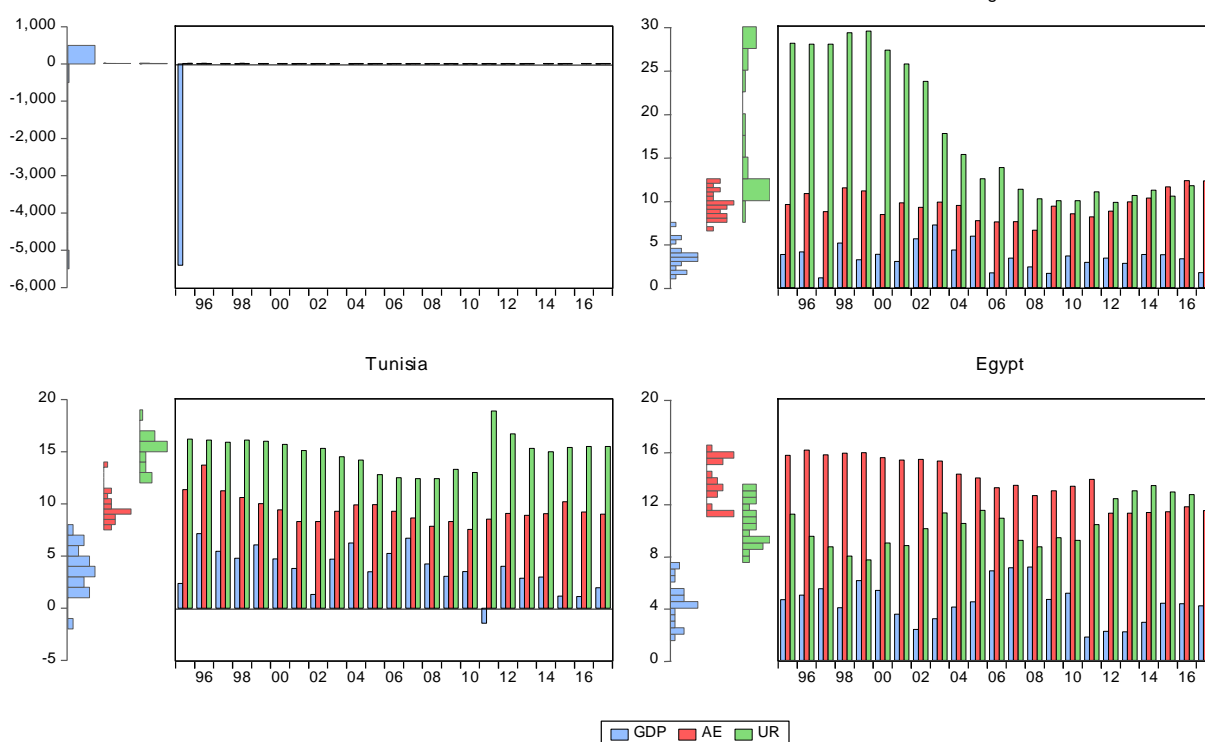
معدل النمو الاقتصادي كنسبة مئوية									
3.763	2015	3.634	2010	5.908	2005	3.82	2000	3.8	1995
3.3	2016	2.892	2011	1.684	2006	3.008	2001	4.1	1996
1.7	2017	3.375	2012	3.373	2007	5.609	2002	1.1	1997
-	-	2.768	2013	2.36	2008	7.202	2003	5.1	1998
-	-	3.789	2014	1.634	2009	4.302	2004	3.2	1999
تونس									
10.195	2015	7.5535	2010	9.17	2005	10.006	2000	11.367	1995
9.221	2016	8.535	2011	9.28	2006	9.422	2001	13.713	1996
9.20	2017	9.086	2012	8.643	2007	8.298	2002	11.235	1997
-	-	8.894	2013	7.851	2008	9.291	2003	10.601	1998
-	-	2014	9.059	8.297	2009	9.903	2004	10.606	1999
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة									
15.4	2015	13	2010	12.8	2005	15.7	2000	16.2	1995
15.5	2016	18.9	2011	12.5	2006	15.1	2001	16.1	1996
15	2017	16.7	2012	12.4	2007	15.3	2002	15.9	1997
-	-	15.3	2013	12.4	2008	14.5	2003	16.1	1998
-	-	15	2014	13.3	2009	14.2	2004	16	1999
معدل النمو الاقتصادي كنسبة مئوية									
1.154	2015	3.511	2010	3.487	2005	4.71	2000	20.352	1995
1.108	2016	1.917-	2011	5.244	2006	3.796	2001	7.146	1996
1.955	2017	3.998	2012	6.71	2007	1.323	2002	5.441	1997
-	-	2.876	2013	4.238	2008	4.702	2003	4.784	1998
-	-	2.971	2014	3.043	2009	6.236	2004	6.055	1999
مصر									
الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي									
11.394	2015	13.341	2010	13.982	2005	15.538	2000	15.711	1995
11.769	2016	13.869	2011	13.237	2006	15.351	2001	16.115	1996
11.485	2017	11.273	2012	13.42	2007	15.405	2002	15.751	1997
-	-	11.274	2013	12.63	2008	15.287	2003	15.884	1998
-	-	11.338	2014	12.998	2009	14.27	2004	15.909	1999
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة									
12.9	2015	9.2	2010	11.5	2005	9	2000	11.2	1995
12.7	2016	10.4	2011	10.9	2006	8.8	2001	9.5	1996
12.2	2017	12.4	2012	9.2	2007	10.1	2002	8.7	1997
-	-	13	2013	8.7	2008	11.3	2003	8	1998
-	-	13.4	2014	9.4	2009	10.5	2004	7.7	1999
معدل النمو الاقتصادي كنسبة مئوية									
4.372	2015	5.145	2010	4.479	2005	5.368	2000	4.642	1995
4.347	2016	1.78	2011	6.854	2006	3.535	2001	4.989	1996
4.181	2017	2.216	2012	7.09	2007	2.37	2002	5.491	1997
-	-	2.185	2013	7.158	2008	3.192	2003	4.036	1998
-	-	2.9164.372	2014	4.674	2009	4.09	2004	6.105	1999

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا الى الموقع الموالي : <https://data.worldbank.org>





الشكل 2 \_ معدل الصادرات الزراعية والبطالة في مقابل معدل النمو الاقتصادي في كل من المغرب الجزائر\_ تونس\_ مصر العينة محل الدراسة



المصدر : من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. V.9).

### الإحالات والمراجع :

- (1). Agri Maroc. (2017). Le secteur Agricole au Maroc. Dossier: ISAGRI. En ligne : <http://www.agrimaroc.ma/secteur-agricole-au-maroc/>, consulté le : 14\_01\_2019.
- (2). A Level Economics Behavioural Economics Study Notes. Agriculture and economic development .En ligne : <https://www.tutor2u.net/economics/reference/agriculture-and-economic-development>, consulté le : 30\_12\_2018.
- (3). Calcaterra M, Kirsten J, Hassan R, Poonyth D. (2001). Is Agricultural Sector a Precondition for Economic Growth ? The Case of South Africa. University of Pretoria. Working Paper. (p. 624).
- (4). Debasis, Mondal. (2014). Le développement économique et l'emploi agricole. Cahiers de l'S.E.A.(p. 20).  
Foster & Resenzweg. (2008). Economic development and the decline of Agricultural Employment. Elsevier. (p. 15 – 30). En ligne : <https://ideas.repec.org/h/eee/devchp/5-47.html>, consulté le : 12\_01\_2019.

- (5). DIAKADI. (2010). L'Agriculture pour l'Egypte. Dans : Afrique de Nord. En ligne : <http://diakadi.com/afriquedunord/pays/egypte/infos/agri.htm>, consulté le : 17\_01\_2019.
- (6). Gavin Kitching. (1982). Development and Underdevelopment in historical perspective (Populism \_ Nationalism \_ Industrialization). Routledge Library Editions : Development, Taylor & Francis Group. London & New York. (p. 10).
- (7). INS. (2016). L'agriculture Tunisienne. Agence de promotion des investissements Agricoles. En ligne : <http://www.apia.com.tn/agriculture-tunisienne.html>, consulté le : 16\_01\_2019.
- (8). Jean Louis Rastoin. (2012). L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondiale. Regards sur la terre. En ligne : <http://regardssurlaterre.com/lindustrie-agroalimentaire-au-coeur-du-systeme-alimentaire-mondial>, consulté le : 15\_12\_2018.
- (9). Louis, Malasis. (1969). D'Agriculture Française (1948 à 1968). Chapitre : Agriculture et croissance économique. (p. 03). En ligne : [https://www.persee.fr/doc/ecoru\\_0013-0559\\_1969\\_num\\_79\\_1\\_2033#ecoru\\_0013-0559\\_1969\\_num\\_79\\_1\\_T1\\_0027\\_0000](https://www.persee.fr/doc/ecoru_0013-0559_1969_num_79_1_2033#ecoru_0013-0559_1969_num_79_1_T1_0027_0000), consulté le : 10\_01\_2019.
- (10). Louis, Moll. (2011). Colonisation et Agriculture de l'Algérie. Format électronique. En ligne : [http://spisok-literaturi.ru/books/colonisation-et-agriculture-de-l-algerie-french-edition\\_7940551.html](http://spisok-literaturi.ru/books/colonisation-et-agriculture-de-l-algerie-french-edition_7940551.html), consulté le : 16\_01\_2019.
- (11). Marchang, Reimeingan. (2009). Unemployment and Agriculture sector : Overview of Nagaland. Published : Morung Express, Nagaland. En ligne : [http://www.academia.edu/4086283/Unemployment\\_and\\_Agriculture\\_Sector\\_An\\_Overview\\_of\\_Nagaland](http://www.academia.edu/4086283/Unemployment_and_Agriculture_Sector_An_Overview_of_Nagaland), consulté le : 17\_01\_2019.
- (12). Phillipe, Decraeme. (1971). Cote d'Ivoire : l'agriculture, pilier de développement économique. Le Monde diplomatique. (p. 27). En ligne : <https://www.monde-diplomatique.fr/1971/02/DECRAENE/30074>, consulté le : 02\_12\_2018.
- (13). Pierre Berthelie, Anna Lipchitz. (2005). Que role joue l'agriculture dans la croissance et le développement. Revue Tiers Monde, Tome 46, N° 183. (p. 23).
- (14). Québec Portail . Produit. Agricole \_ Ressources naturelles \_ Agriculture \_ Environnement. En ligne : <http://www.thesaurus.gouv.qc.ca/tag/terme.do?id=11130>, consulté le : 10\_12\_2018.
- (15). Régis, Bourbonnais. (2015). Econométrie : cours et exercices corrigés. Dunod, 9<sup>e</sup> édition, (p. 350).
- (16). د. بوعافية رشيد، أ. عزاز سارة. (2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. المجلد 7 \_ العدد 7. (ص. 251).
- (17). ولاء محمود محمد محمود. (2012). التحليل الاقتصادي لدور القطاع الزراعي المصري في التنمية الاقتصادية. رسالة علمية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية \_ تخصص: اقتصاد زراعي. (ص. 01). انظر الرابط: [http://www.eulc.edu.eg/eulc\\_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=11386963](http://www.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=11386963)، التصفح بتاريخ: 20\_01\_2019.